

الأمن القومي في ظل المدارس الفكرية

عادل حسن محسن الذهبي

طالب الدكتوراه في قسم العلاقات الدولية

الاستاذ المشرف

الدكتور محمد ترابي

المشرف المساعد

الدكتور داود كياني

جامعة ازاد الإسلامية - كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

علوم تحقيقات

ترتكز هذه الدراسة على السؤال الاساسي ما هي مراحل تطور مفهوم الامن في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية واثره على الاستراتيجية الامريكية في غرب اسيا من ٢٠٠٨_٢٠٢١ ؟ وكانت فرضيته ان مفهوم في السياسة الخارجية للولايات المتحدة تطور بشكل ملحوظ وسريع حتى توسع ليشمل حماية ما هو خارج الحدود من المصالح ومناطق النفوذ والدول الصديقة من التهديدات والمخاطر والعبث من الدول المعادية بصناعة الارهاب والحروب الاهلية وافتعال الازمات الداخلية بما اثر هذا المفهوم على الاستراتيجية الامريكية في غرب اسيا. وتهدف الدراسة الى بيان هذا الاثر للمفهوم على الاستراتيجية الامريكية في بعض بلدان غرب اسيا ومن بينها اغلب البلدان العربية في غرب اسيا وايران وافغانستان والتي تهدف الى بيان طبيعة سياسة الولايات المتحدة حيال التدخل في شؤون هذه الدول وتجزئتها واثارة الفوضى والنعرات العرقية والاثنية والصراعات الدينية والطائفية وقد توصلت هذه الدراسة الى عدة نتائج من خلال ما الت اليه الاوضاع في الدول التي تدخلت الولايات المتحدة في شؤونها الداخلية من فوضى وصراعات وتناحر طائفي تمهيدا لتقسيم هذه الدول الى دويلات صغيرة حيث اصبحت الصراعات الطائفية والعرقية تعج بالمنطقة , وتاتي اهمية هذه الدراسة في التعمق بالدور الامريكي بشكل مفصل ونسعى الى الوصول الى اهداف الدراسة باستخدام المنهج التاريخي والمنهج التحليلي النظمي والمنهج الوصفي^(١) . الكلمات المفتاحية : مفهوم , الامن , السياسة , السياسة الخارجية , الاستراتيجية

المقدمة :

كلمة (الامن) وكلمة (الامة) تمثلان المكون اللفظي للمفهوم , وعند تحليلهما نجد ان لكلمة الامن معنيان , الاول يعني الشعور والاحساس بالطمأنينة والثقة التي تؤشر على وجود ملاذ من اي خطر . والثاني يتجسد في الحاجة الى الامن ويرتبط بخاصية العدوانية عند الانسان غير المتحضر والتي تتمثل بالرغبة في امتلاك الذات . وكانت ومازالت المشكلة الامنية تاخذ حيزا كبيرا في بال الباحثين والمفكرين في حقل الدراسات الامنية وكذلك الاستراتيجية وحتى الدول والافراد يسعون الى ايجاد طريقة مثلى على المستوى العلمي والنظري لضمان الامن والاستقرار لما يواجهه العالم هذه الايام من انتشار الظواهر الامنية التي لا يمكن السيطرة عليها . ولقد فرضت الظروف والتحويلات الدولية وخصوصا بعد الحرب الباردة تهديدات جديدة في العالم واتسعت معها مساحة الظاهرة الامنية وعبرت الحدود القومية للدول , حيث اصبحت معظم الدول غير قادرة على التعامل معها , واصبحت هذه التهديدات خارجية وداخلية على الدول بل اصبح الاكثر منها داخليا اكثر من الخارجي ويعزى ذلك الى العولمة وتداعياتها . لذلك فان هذه التحويلات فرضت على الجميع اعادة النظر في مفهوم الامن القومي في ظل تزايد تهديدات الحروب الاهلية والفقر والمرض والبطالة وكل ما يهدد حياة الافراد والسكان , فقد اصبح الامن في عالم العولمة لا يمثل ظمنا لاستقرار مؤسسات الدولة بل انه يمثل المحافظة على التجانس المجتمعي للدولة وضمان امنها وامن مواطنيها بوضعهم اول المتأثرين بآثار العولمة السلبية . واذا اخذنا المفهوم المجرد للامن باعتبار ان الدولة هي المرجعية له من حيث المقاربة الامنية فان التحديات الجديدة اثرت تحولا المفاهيم والمضامين فكدكشف الباحثون في هذا المجال قصور المقاربات الامنية القائمة على الدولة كمرجعية للدراسات الامنية ولذلك اضطروا الى تاسيس مقاربة جديدة للامن تعتمد الفرد كوحدة للتحليل بدلا عن الدولة , وقد ادت هذه النظرة الجديدة للمشكلة الامنية الى اعادة النظر في مفهوم الامن . حيث اتسع مفهوم الامن واصبح يتاثر بالقطاعات الاقتصادية والعسكرية والاجتماعية والسياسية والثقافية حيث صار المفهوم التقليدي للامن في العقود الاخيرة يمس الامن الانساني اكثر من الحالات الاخرى حيث يهدف الى تحقيق فعال لامن الافراد والدولة والامن والسلم الدوليين . تعتبر القضية الامنية احدى الظواهر السياسية التي تخضع لقانون الفاعل والتغير المتبادل مع الظواهر الاخرى غيرها ولا يزال مفهوم الامن يثير اهتمام المتخصصين في هذا المجال على الرغم من كثرة الدراسات والاجماع حول اهمية الاهتمام بالقضية الامنية بشكل عام . وعند محاولة البحث في المشكلة الامنية نجد هناك بعض الاشكاليات , مثلا : طبيعة اللامن ومن خلالها معرفة مصدر التهديد . هل ان المرجعية للتحليل هي الدولة ام الفرد ام المجتمع . من هي الجهة المسؤولة عن ضمان الامن والسياسات الامنية . ما هي وسائل واليات الامن التي تعتمد لاحتواء التهديد . وبذلك يمكن القول ان هذه الاشكاليات في العلاقات الدولية تركزت في ثلاث مداخل فكرية وهي : المقاربة التقليدية للامن , ومقاربة التوسيع في مفهوم الامن , ومقاربة التيار النقدي^(٢) .

البحث الأول المفهوم والركائز والاهداف

الفرع الأول : مفهوم الامن القومي .

أحدثت المتغيرات السياسية الدولية المتسارعة اهتماما كبيرا في حقل الدراسات، والتي ركزت على مفهوم الامن القومي على الرغم من ان هذا المصطلح برز بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية الا انه له امتدادات تعود الى القرن السابع عشر بعد معاهدة ويستفاليا في العام ١٦٤٨. هذه الاتفاقية التي مهدت الى تاسيس او ولادة الدولة القومية والدولة الامة. وخلال حقبة الحرب الباردة تشكل المناخ وتهيأ المناخ المناسب لتحرك محاولات لصياغة افكار ونظريات حتى تم الوصول الى وجود مصطلح استراتيجي الامن القومي وسط العديد من المصطلحات السائدة في تلك الفترة مثل الردع والتوازن والاحتواء والتعايش السلمي وكانت هذه المصطلحات تستعمل لتحقيق السلم والامن وتجنب الحروب^(٣). ان مفهوم الامن القومي من مفاهيم العلاقات الدولية التي توصف بالغموض وعدم اجماع المتخصصين حول تحديد معناها بشكل واضح وحيث توسعت ابعاد هذا المفهوم وشهدت تحولا منذ نهاية الحرب الباردة حتى تجاوز الجانب العسكري وتركزت على الامن الصناعي . واعتمدت مرجعيات لموضوعه غير الدولة^(٤). من تعريفات الامن الحديثة او احدها ما عرفه به (باري بوزان) وهو تعريف من اكثر الادبيات المتخصصة بالامن تداولاً . (العمل على التحرر من التهديد ، وفي سياق النظام الدولي فهو قدرة الدول والمجتمعات بالحفاظ على كياناتها المستقلة وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير تعتبرها معادية . وكذلك يعرف الامن القومي بانه : قدرة الدولة على تأمين استمرار قوتها الداخلية والخارجية لمواجهة الاخطار التي تهددها من الداخل والخارج في حالة السلم والحرب .وهو الحماية من الهجوم الخارجي وقد اعتبر مفهومنا تقليديا من ناحية الرؤية الضيقة ، فانه يتضمن اكثر من موضوع تجيز قوات مسلحة وتهيجه الجيوش واستخدامها رغم اهميتها ، لكنها تمثل جانبا واحدا من جوانب الامن القومي . وقد عرفه (هنري كيسنجر) على انه : اية تصرفات يسعى المجتمع بواسطتها ان يحفظ حقه في البقاء . فالامن القومي يعتبر مجموعة القواعد الحركية التي يجب على الدولة الحفاظ على احترامها وبذلك تفرض نفسها كنوع من الحماية الوقائية الاقليمية الذاتية بمعنى انه يصبح في حقيقته مجموعة من التقاليد القومية التي تنتهجها السياسة . ويعتمد مفهوم الامن القومي على امور :

- _ مفهوم التحديات وهي العوائق والمثكلات التي تواجه الدولة وتكون من البيئة المحلية .
- _ مفهوم التهديدات وهي مشاكل خارجية او داخلية تواجه تقدم الدولة وتعيق استراتيجيتها على مصالحها الوطنية^(٥) .
- _ مفهوم المخاطر وهي الضغوط والاحباطات في ظروف البيئة الاقليمية والدولية .

٢_ بعض تعريفات الامن القومي:

شكل مفهوم الامن القومي لدى المفكرين وصناع القرار هاجسا كبيرا مثل ضمان البقاء والامن اولوية السياسة الداخلية والخارجية وانه مصطلح غامض وخلافي الا انه يبقى بالغ الدلالة وهنئ مايراه (روني ليبشتز) اذ يقول: لا يوجد فقط صراع حول الامن بين الامم بل يوجد صراع بين الامم حول مفهوم الامن. وكما ذكرنا يوجد خلاف حول مفهوم الامن القومي فانه يعني اشياء مختلفة لمفكرين مختلفين ويعرف الامن القومي تقليديا على انه حماية من الهجوم الخارجي وينظر اليه على انه دفاعات في مواجهة تهديدات عسكرية وهذه الرؤيا ضيقة جدا. يتضمن الامن القومي اكثر من كونه تجهيز واستخدام لقوات المسلحة بل يتعدى الى رؤية اخرى قد تجعله افضل طريق لزيادة الامن والقوة العسكرية وحيث ان القوة العسكرية مكون مهم للأمن^(٦) . وعليه فأن مفهوم الامن القومي مره بمرحلتين مهمتين نتيجة التطورات العالمية في الاولى نظر اليه بنظرة استراتيجية ضيقه وهي صد الهجوم العسكري المعادي وحماية الحدود من التهديدات الخارجية والمحافظة على الاستلال الوطني. اما الثانية فيتوجب على الدولة تأمين مواطنيها اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا وثقافيا ضد اي خطر تفرضه طبيعة الانفتاح على العصر الحديث. وقد برزت الحاجة الى صياغة تعريف اوسع للامن القومي يتضمن الابعاد الاقتصادية والاجتماعية والدبلوماسية والعسكرية . وهذا التعريف تبناه (ارنولد ولفرز) حيث قال : يقيس الامن بمعناه الموضوعي مدى غياب التهديدات الموجهة للقيم المكتسبة ، ويشير بعناه الذاتي الى غياب الخوف من ان تتعرض تلك القيم الى هجوم . وعرف (تريجر وكرنبرج) الامن القومي على انه ذلك الجزء من سياسة الحكومة الذي يستهدف خلق الظروف المواتية لحماية القيم الحيوية . وبين اختلاف تعريفات مفهوم الامن القومي ان هناك قدرا من التخلف النظري للمفهوم وقد ذكر (باريبوزان) الاسباب التالية لذلك التخلف:

أ_ الامن القومي مفهوم مركب ومعقد لدرجة تصعب معها ان يجذب الدارسون اليها وقد ذهبوا الى مفاهيم اكثر مرونة حيث انه مفهوم مثير للاختلاف والخلاف .

ب_ التداخل بين مفهوم الامن القومي ومفهوم القوة بعد بروز المدرسة الواقعية التي تبنت فكرة التنافس على القوة في العلاقات الدولية بحيث يعتبر الامن جزءا من القوة وهو اداة لتعظيمها.

جـ_ بروز مجموعة مثاليا التي ترفض المدرسة الواقعية وتطرح السلام هدفا بديلا عن الامن القومي .

د_ بروز الدراسات الخارجية في مجال الامن القومي واهتمامها بالجوانب العسكرية وتكريس الامن لمتطلبات الدفاعية ذلك ما ادى الى تحجيم الافق التحليلي والبعد النظري للمفهوم .

هـ_ دور مفكري السياسة في تكريس غموض المفهوم لتوفير فرص اكبر من المناورة سواء في اغراض الاستهلاك الداخلي او الصراع الخارجي.

٣ _ **مراحل تطور مفهوم الامن القومي**. كانت الدراسات الامنية قبل الحرب العالمية الثانية من اختصاص العسكريين والاستراتيجيين لكن تدخل المدنيين في الحرب ادت الى تحول الدراسات الامنية وهذه الدراسات مرت بمراحل حسب ما يقوله (ماك سويني) هي اربع مراحل - المرحلة الاولى بدأت بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى الى اواسط الخمسينات وهذه ارتبطت بمصطلح الامن الجماعي وقد كانت دراسة الامن جزءا من دراسة القانون الدولي والمنظمات الدولية والنظرية السياسية (٧)

_ اما المرحلة الثانية فقد بدأت في منتصف الخمسينات مع تطور البحث في علم السياسة واثاء الحرب الباردة وتطور البحث في المقاربات العلمية للتهديد واستعمال القوة للدفاع عن مصلحة الدولة وشيوع الامن , وظهرت مصطلحات جديدة مثل نظام الامن والامن الدولي تعتمد على الدول فيما بينها .

_ المرحلة الثالثة بدأت في اول الثمانينات من القرن العشرين وعرفت اعادة النظر في المقاربات النظرية الموجودة في حينها ونجاح نظريتها الاعتماد المتبادل ومقاربات السياسة الاقتصادية الدولية مع (جيلبان وكيوهان).

_ المرحلة الرابعة وتتخصص في مرحلة ما بعد الحرب الباردة حيث اتخذت الدراسات الامنية ابعادا اخرى عندما دخلت كل المجالات والميادين الفرع الثاني : **ركائز الأمن القومي** .

يرتكز الامن القومي في قدرة الدولة على وحماية مواردها واراضها ومصالحها من التهديدات الداخلية والخارجية . وقد حدثت تحولات في مفهوم الامن القومي واهمها ان القوة لم تعد مرتبطة بالعامل العسكري بل تعدته الى السياسة والتعليم والتكنولوجيا والنمو الاقتصادي واعتماد المعلومات , في حين ان مؤيدي العامل العسكري للامن القومي فلا يؤيدون اطلاق مفهوم فضفاض على الامن القومي واعتباره ركيزة اساسية ذاتية مرتبطة بحماية حدود الدولة واطرافها الاستراتيجية والجيوسياسية , وبالتالي فان الامن القومي طبقا لهذه المرتكزات يمثل مجموعة من القواعد الحركية التي يتوجب على الدولة احترامها واحفاظ عليها , ويجب على الدولة ان تفرض على الدول المتعاملة معها مراعاتها لكي تستطيع ضمان نوع من الحماية الذاتية والوقائية لنفسها .

١ _ **الركائز التي يستند اليها الامن القومي ويتضمنها ما يلي :**

أ _ بالنظر لشمولية الامن القومي فانه يجب ان تنهأ الظروف المناسبة للانطلاق بالاستراتيجية التي تخطط للتنمية الشاملة من اجل تامين الدولة من الداخل والخارج بما يدرأ التهديدات على اختلاف انواعها وابعادها بالمقدار الذي يؤمن لعب تلك الدولة حياة مستقرة تتوفر فيها اقصى طاقة للنهوض والتقدم . وللامن القومي نكرناها في المبحث السابق لكن هناك ابعاد اخرى لها من الاهمية ما تعزز الامن القومي ومنها العد البيئي الذي يساهم في توفير بيئة صحية وآمنة بعيدا عن اخطار البيئة واسباب ومسببات التلوث حفاظا على سلامة مجتمع الدولة , وكذلك البعد المعنوي ويسمى ايضا العد الايديولوجي والذي ينشد الحفاظ على المعتقدات والموروث الثقافي والوطني والقيم المتصلة بالتقاليد والعادات ما يعني توفير الحماية من تهديدات الوبئة والبطالة والمجاعة والجريمة وضمان الحق الاجتماعي ومحاربة القمع السياسي (٨) .

ب _ **عناصر القوة للامن القومي وعوامل تهديده** .

عندما نقول عناصر القوة فاننا نعني تلك الاسس التي تساهم في تشكيل الامن القومي للدولة وتمثل قاعدة العمل لها , ويمكن تجسيدها وتحديدها في العنصر الجيوسياسي والديموغرافي والسياسي والاقتصادي والسكري , بينما عوامل التهديد هي كل ما يهدد القيم الداخلية للدولة وكيانها بفعل عوامل داخلية او خارجية , وهذه العوامل تشكل جوانب الضعف في كيان الدولة .حيث ان جوانب الضعف هذه يمكن استغلالها من القوى المعادية في تهديد الامن القومي للدولة ويتكون الامن القومي لأية دولة من معرفتها لمكامن قوتها ونقاط ضعفها والعمل على تعزيز مكامن القوة والقضاء على عوامل الضعف ومن اهم عناصر قوة الامن القومي ما يلي :

١ _ العنصر الجيوسياسي .ويشتمل على عدة من النظريات ومنها :

_ نظرية ماكندر في عام ١٩٠٤. وهذه النظرية تؤكد على ان المستقبل للقوى البرية حيث يعتبر ماكيندر ان اليابسة هي قلب الارض وهو الذي يتحكم بالاطراف ويقول ماكندر ان العالم القديم عبارة عن قارة واحدة مؤلفة من ثلاثة اجزاء مجتمعة يوحدتها البحر الاحمر وتضم ثلثي اليابسة واسمها (جزيرة العالم) ومحور ارتكاز هذه الجزيرة يسمى (قلب الارض) مساحته بحدود ٢١ مليون ميل مربع . من حوض الفولجا غربا الى سيبيريا شرقا وقلب ايران جنوبا . (٩)

_ نظرية ماهان في القوة البحرية . تؤكد نظرية ماهان على ان المستقبل لقوى البحر حيث ان الدول البحرية مؤهلة اكثر من غيرها لامتلاك القوة البحرية التي هي سبيل السيادة على العالم , وهناك عدة من العناصر التي تؤثر في القوة البحرية منها الموقع الجغرافي لتعدد الجبهات للدول المطلة على البحر ويكون التكوين الطبيعي للدولة وهو خطوط الاعماق في المنطقة الساحلية ومدى طول الاقليم البحري وحجم السكان وامكانية الدولة في صناعة وبناء السفن وطبيعة وسياسة الحكومة نحو تقوية وتعزيز اسطولها البحري ؟

_ نظرية سبيكمان في النطاق الهامشي . لا تتفق هذه النظرية مع نظرية ماكندر لتقدير ماكندر الزائد لامكانات نظريته قلب الارض حيث تقول هذه النظرية ان القوة الحقيقية لدول التي تسيطر على النطاق الهامشي . ويرى سبيكمان ان التاريخ السياسي ليس صراعا بين قوى البرية والقوة البحرية كما كان نضالا بين بريطانية وقوى هامشية ضد روسيا من جهة, ومن جهة اخرى قوى هامشية من ناحية اخرى, او بين بريطانيا وروسيا معا وقوى هامشية ثالثة, وبذلك فان سبيكمان يعدل ما تنبأ به ماكندر الى ان : من يسيطر على النطاق الهامشي يحكم اوراسيا وبالتالي من يحكم اوراسيا يتحكم في مصير العالم.

٢ _ **العنصر السياسي.** وهذا العنصر يشمل كلا من السياسة الداخلية و السياسة الخارجية بضمنها المؤسسات السياسية وكل ما يتعلق بالسياسة الداخلية والتي تتضمن المكونات السياسية والتطور السياسي وجماعات المصالح واورانها وقوتها وآليات صنع القرار واسلوب تنظيم الاحزاب السياسية .بينما تهدف السياسة الخارجية الى صيانة الدولة وحماية الامن القومي فيها وتحاول الرفع من مكانتها اقليميا ودوليا .ومن اهم القضايا في تناول المؤسسات السياسية التعرف على التيارات السياسية وخبراتها وطبيعتها وادوارها ومدى فعالية ذلك اضافة الى ميولها وتوجهاتها وبيئتها النفسية وقابليتها على شرح اهدافها للمجتمع الدولي . وتسويق سياساتها وقيمتها وتوجهاتها الخارجية .

٣ _ **العنصر الاقتصادي** . ان احد اهم عناصر القوة للامن القومي هو العنصر الاقتصادي , وهناك ثلاثة انواع انواع من الموارد الاقتصادية المؤثرة في قوة الامن القومي وهي : الموارد الغذائية التي تساهم في تحقيق الامن الغذائي , والموارد الصناعية والمعدنية والتي دائما ما تسعى الدول الى توفير بيئة تطبيقية لمواردها من اجل عدم الانزلاق في مشكلة التبعية الاقتصادية او التبعية العسكرية او ما يسمى بتبعية السلاح .

٤ _ **العنصر الديموغرافي.** يعتبر هذا العنصر احد عناصر القوة للامن القومي حيث ان العنصر البشري يلعب دورا اساسيا في الامن القومي للدولة, ويشكل عدد السكان في الدولة عصب القوة البشرية المطلوبة للحرب وللادارة في الاجهزة المدنية. ولكن حجم السكان الكبير ليس ضمانا دائما لامتلاك قوة عسكرية كبرى, فهناك عوامل نوعية اخرى من اهمها نوعية التسليح والتدريب والقدرات القتالية. وتعتبر المناطق ذات الكثافة السكانية الكبيرة من العوامل التي يصعب اختراقها والسيطرة عليها وبالتالي فان الاحتفاظ بها يعني تجميد نسبة عالية من قوات الاحتلال فيها .

٥ _ **العنصر العسكري** .يمكن الاستناد على عدد من المؤشرات كمقياس لتحديد قوة الامن القومي من وجهة النظر العسكرية ومن بين تلك المؤشرات حجم القوات العسكرية وتكوينها وتسليحها والمرونة والتعبئة والخبرة القتالية والاحلاف العسكرية والانتاج الحربي .اما عن الطريقة التي يمكن من خلالها استخدام الدولة لقوتها العسكرية كسلاح لتحقيق اهداف امنها القومي حيث ان هذا الاستخدام يشتمل على الاسلوب الهجومي وامتلاك زمام المبادرة , وان احد مظاهر الاستخدام الهجومي للقوة العسكرية هو انتهاك سيادة الدولة الاقليمية واهدار استقلالها السياسي . اما الاستخدام الدفاعي فتستخدمه الدولة في حالة الدفاع عن امنها من الاخطار والتهديدات الخارجية , ولكن هذا الاستخدام تفقد فيه الدولة زمام المبادرة ولا تستطيع التحكم فيها , واخيرا , فان استخدام القوة المسلحة كأداة للردع من اجل احباط الهجوم الخارجي دون وقوع خسائر كبيرة .ولكي يكون الردع فاعلا لدى الدولة يجب توفر امكانات وقدرات ومعلومات حقيقية ودقيقة لها القدرة على تغيير المواقف وابداء التوقعات الصحيحة حول العدو , ويحسب من التهديد للامن القومي كل ما يهدد القيم الداخلية وكيان الدولة وفقدان ثقة الجماهير في النظام السياسي سواء من قبل قوى خارجية او داخلية او كان بطريق مباشر او غير مباشر وباعتبار ان الامن القومي بمفهومه الشامل هو ظاهرة متعددة الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية وان استغلال نقاط القوة والضعف كبير جدا في هذه الجوانب (١٠).

ج - استراتيجية تنمية قوى الدولة. لجميع التهديدات القادمة والمتوقعة منها سواء الخارجية او الداخلية تأثير واضح في الابعاد السياسية والعسكرية والاقتصادية والامنية والاجتماعية على استراتيجية تنمية القوى للدولة و من خلال هذه الابعاد يمكن رسم استراتيجية لتنمية قوى الدولة على اختلاف جوانبها, حيث ان الحاجة الى الانطلاق بها تكون من خلال التعامل و التنسيق المشترك بين الدول واجهزتها عبر رسم خطة لوجستية بإمكانها مواجهة التهديدات الداخلية بواسطة اعداد البرامج المؤقتة والاستراتيجية من خلال خطط محكمة واعداد بدائل متعددة واتخاذ اجراءات لمواجهة التهديدات المناسبة لها. وتتسع تدريجيا كلما اتسع التهديد مهما كان خارجيا او داخليا. ويمكن ان تلخص الامن القومي في الحماية الذاتية من الخطط الشاملة والتطبيقات الموحدة التي يمكن للدولة وباستخدام قدراتها السياسية والاقتصادية والعسكرية في تحقيق المصالح الوطنية للدولة, كما نعلم ان عملية رسم سياسة لأمن انساني متكامل تركز على مبادئ معينة منها الحماية والردع والاستراتيجية الامنية والوقاية , اما الاستراتيجية الامنية فأنها منظومة توظف موارد الدولة وقدراتها لتأمين الحماية والردع شرط ان تكون متكاملة وشاملة ومتعددة الاهداف ومرنة ويكون ذلك على اربعة مستويات : الامن الشامل للوطن والامن الشامل للمواطن والامن الشامل الاقليمي والامن الدولي الشامل.

هـ - تأمين القدرة لمواجهة التهديدات. عادة ما تؤدي الكثير من التهديدات الى تعطيل البنية التحتية الحيوية وتساهم في اضعاف الحماية من هذه التهديدات والمخاطر وعلى الحكومة ان تتبع اسلوبا مكثفا يوحد المهارات والخبرات والمعرفة من اجل مواجهة ومعالجة مخاطر الامن القومي بالشكل المناسب^(١١). ومن خلال الخطط والبرامج واستراتيجية اعداد الدولة للدفاع فأن سياسة الامن تقوم بمهمة تحويل عناصر القوة والامكانيات الى قدرات وان تلك الخطط والبرامج والاستراتيجيات هي نتيجة ومخرجات السياسة الامنية وان الاساليب التي تتبعها الدولة لمواجهة التهديد وتأمين المجتمع وصيانة الامن القومي. تحتاج الدول بشكل كبير الى التخطيط الاستراتيجي لأعداد وصياغة استراتيجيتها القومية والتي يجب يحدد بدقة خيارات السياسة للدولة باعتبارها احدى الموارد المتاحة لأمن الدولة القومي. فقد ادركت الولايات المتحدة الامريكية في هذا المضمار ودول اخرى معها ضرورة مأسسة عمليات التذكير والتخطيط الاستراتيجي لتنظيم عملية التخطيط من حيث الجهد والفكر والاداء وبهذا الصدد فأن في الولايات المتحدة ما يفرض من الفتي مؤسسة ومدرسة بحثية تمارس عملية التذكير الاستراتيجي وتقدم خيارات متنوعة لصناع القرار كل ذلك من اجل ابراز المكانة العالمية للولايات المتحدة الامريكية وامنها القومي اضافة الى وجود اقسام متخصصة في عمليات التخطيط الاستراتيجي في جميع مؤسسات الرئاسة والوزارات والوكالات الحكومية كجزء من خططها المستقبلية والتفاعل مع تداعياته بحدود امكانيات المتوفرة للحفاظ على مكانتها العالمية.

د- استشراف النوايا العدوانية للدول. من الصعب على اي دولة قراءة نوايا الدول الاخرى وبالتالي فأن الدولة تسعى جاهدا لاستخدام القوة لتغيير توازن القوى الا انه من المستحيل معرفة نوايا الدول الاخرى بدرجة يقين عالية فلا يمكن قراءة النوايا لأنها تبقى ضمن ترتيبات صناع القرار, على الرغم من تصريح بعض صناع القرار احيانا عن نواياهم في الخطابات السياسية او التصريحات الاعلامية وقد تكون هذه التصريحات حقيقية او مظلمة او تأتي في اطار الحرب النفسية, واذا تم تحديد نوايا دولة معينة لفترة محددة فأنه من الصعب قراءة النوايا المستقبلية ومعرفة من الذي سيدير السياسة الخارجية لأي دولة في المستقبل. ولهذا السبب تخشى الدول بعضها بعضا على الرغم من وجود تقاضيات معينة بينها وتتركز اكبر المخاوف من الخشية من امتلاك احدها قدرات قتالية عالية اضافة الى الدافع لمهاجمتها ويزداد هذا الخطر مع واقع النظام الدولي الذي يعيش حالة من الفوضى. ولما تقدم فأن الدول العظمى تدرك ان المساعدة الذاتية تعني البقاء ولان الدول الخرى تشكل خطرا محتملا ولا توجد سلطة عليا تلجأ اليها الدول في حال مهاجمتها لكن هناك بعض التحالفات بين الدول يمكن ان تكون مفيدة في التعامل مع الخصوم فليس لكل دولة الا ان تضع مصالحها قبل مصالح الدول الاخرى, وان افضل طريقة للبقاء هو ان تكون الدولة قوية الى حد ما فكلما كانت الدولة اقوى يقل احتمال مهاجمتها والدليل الاكبر على ذلك هو عدم تجرؤ اية دولة من مهاجمة الولايات المتحدة لامكانياتها العسكرية الكبيرة^(١٢). يؤكد (كينيث والتز) في كتابه (نظرية السياسة الدولية): ينبغي ع الدول ان لا تحاول الحصول على اقصى قدر من القوة لان الجهد الذي يبذل في نيل المزيد من القوة يمكنه بسهولة ان يأتي بنتيجة عكسية, ومن المؤكد انه ينبغي لها ان لا تسعى الى الهيمنة وانما يجب ان يكون هدفها الرئيس هو الا تكتسب الدول الاخرى قوى على حسابها هي, ويشدد(والتز) على ان الشاغل الاول للدول ليس الحصول على اكبر قدر من القوة وانما الحفاظ على مكانتها في النظام الدولي وانه يجب على الدول تتحكم في رغبتها للقوة وذلك بسبب سيطرة السلوك الموازن, فالدول دائما تقوم بكبح الدول المنافسة التي تسعى ان تكون قوية بشكل استثنائي^(١٣). وفي هذه الايام دخل ضمن التهديدات الامن السيبراني الذي يعد جزءا اساسيا من اية سياسة امنية وطنية حيث صار من

المعلوم ان صناع القرار في الدول الكبرى يصنفون مسألة الدفاع السيبراني كأولوية في السياسات الدفاعية الوطنية ولذلك اكثر من ١٣٠ دولة في العالم اعلنت عن تخصيص خطط وبرامج بالحرب السيبرانية ضمن فرق الامن القومي.

الفرع الثالث : أهداف الأمن القومي. ترتكز منظومة العلاقات الدولية على ركيزتين اساسيتين هما المصلحة الوطنية والقوة , فان القوة تمثل المفتاح الرئيسي في العلاقات الدولية ضمن اطر المدرسة الواقعية , وهذه القوة تعتمد بشكل كبير على (المصلحة الوطنية) والتي هي في حقيقتها مجموع القيم الوطنية النابعة من الدولة وهذا ما يجعلها هدفا سائعا للدول الاخرى , وكذلك فان دراسة العلاقات بين اي طرفين يؤدي الى تفسير مفهوم المصلحة الوطنية وهنا تعتبر المصلحة الوطنية هي المفتاح الاساسي في السياسة الخارجية , وركيزة جوهرية في السياسة الخارجية للدول . لكنها عملية معقدة جدا يديرها صناع السياسة في ظل اهداف ثابتة وظروف متغيرة .

١ _ تحقيق المصلحة الوطنية. ان المصلحة الوطنية من اهم العوامل المؤثرة في السياسات الخارجية للدول وتفاعلها مع الفاعلين الدوليين واول ما يفكر به صناع القرار السياسي هو مدى تأثير وانعكاس القرار المتخذ على الامن القومي للدولة ففي ضوء المفهوم الحديث للسياسة اصبحت المصلحة والامن القومي هما المرتكز الاساس الذي يجري عليه اتخاذ اي قرار سياسي متعلق بالحرب او السلم^(١٤). وان الحق في اتخاذ القرارات وتحديد السياسات لاية دولة من ضمن حقوقها الوطنية ويقع تحت مصطلح السياسة وفي ضوء كلما تقدم فأن التدخل في قرارات اي دولة يتعلق بسياساتها الداخلية او الخارجية يعتبر انتهاكا للقوانين الدولية خاصة في حال كون هذه القرارات لا تتعارض مع الاعراف والقوانين الدولية. ومع ذلك فأن العديد من الدول التي تتجاهل هذا الواقع وخصوصا عندما تتعارض مصالحها القومية مع مصالح دول اخرى, فتعتقد هذه الدول والتي ترتبط بعلاقات دبلوماسية معها تعتقد انها مجبرة ان تجعل المصالح القومية للدول الصديقة على رأس اولوياتها عند اقرار اي قرار سياسي خاص بها والواقع انه الواجب عليها الحرص الا تتداخل مصالحها مع مصالح الدول الصديقة لها.

٢ _ التأثير على سلوك الدول. ان الهدف من السلوك الاستراتيجي بشكل عام هو اعتماد ديناميكيات فاعلة لغرض تغيير معادلة السيطرة على مستقبل دولة ما او منطقة ما والتوجه نحو تقوية مقومات الهيمنة على هذه الدولة او المنطقة وفي ظل متغيرات القوة في الكثير من المناطق ذات الاهمية الاستراتيجية يصعب تحقيق هذه المعادلة لا سيما ان هذه المناطق اصبحت متأثرة بالتحولات الاستراتيجية في البيئة السياسية الدولية لارتباطها بالبيئة الاقليمية وتوازنها الثنائية. فأصبحت التوازنات الاقليمية مرتبطة بشكل كبير بمفهوم القوة النوعية لكل طرف ومقدار تأثيره في معادلة التحكم بمستقبل اي منطقة , فقد ادى ذلك الى التراجع عن كثير من المفاهيم التي سادت الفترات السابقة وذلك بسبب ظهور قوى جديدة تسعى ان تكون فاعلة في هذه المناطق . ولكون ان الولايات المتحدة الامريكية اعتمدت على تنفيذ استراتيجيات الامنية والسياسية في منطقة الشرق الاوسط على مجموعة من الاولويات الضرورية لمصالحها الذاتية لم تعد الولايات المتحدة الامريكية هي المتحكم الاوحد في منطقة الشرق الاوسط^(١٥).

٣ _ التوسع في نفوذ الدولة خارجيا. ان ظهرت الصراع الدولي بين القوى العظمى من الظواهر المؤثرة على الامن والسلام الدوليين وتهدد استقرار الدول الاخرى وهذه الظاهرة دائمة التغير بتأثير العوامل المتعددة في طبيعة الصراع , والاهداف التي تسعى اطرافه في الوصل اليها والكيفية التي يدور حولها الصراع. وتتطلع القوى الكبرى دائما الى القيام بدور فعال في ادارة الشؤون الدولية وتعمل على تحقيق مصالحها الذاتية واهدافها الاستراتيجية ويقوم هذا الصراع الاستراتيجي بسبب التعارض بين الاهداف والمصالح وتتنافس الدول على بسط سيطرتها لكل الوسائل الممكنة. ويمكن القول ان تطور نظريات الصراع الاستراتيجي في ظل نظام التوازن الدولي ثنائي القطبية بعد الحرب العالمية الثانية وتأثير التقدم الكبير في انتاج الاسلحة النووية والصواريخ الباليستية وبروز قوة الصين كقوة عظمى جديدة فقد اصبحت الصراع يدور مباشرة بين القوى بالقدرات الاقتصادية الكبيرة. فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية اصبحت منطقة الشرق الاوسط ومنطقة غرب اسيا خصوصا والتي تشمل تركيا وايران وباكستان وافغانستان ومحورها الاستراتيجي مسرحا لتيارات الصراع الاستراتيجي بين الدول العظمى. حيث تسعى هذه الدول منفردة او مجتمعة للسيطرة على هذه المنطقة واستغلال ثرواتها وتسخير مقدراتها ذات التأثير الفعال لشؤون الدولية لتحقيق اهدافها المباشرة وغير المباشرة كما تسعى لأضعاف منطقة شرق الاوسط وغرب اسيا ومنع تحقيق تكاملها الاقتصادي والسياسي.

١ _ التهديدات السياسية: ان اخطر وسائل التهديد ذات الطبيعة السياسية طرد الدولة او تجميد عضويتها في المنظمات الدولية وقطع علاقاتها الدبلوماسية مع الدول وفرض عقوبات عليها مع وجود تكتلات واتفاقات تتعارض مع مصالحها واطراف الاعمال التي تسلط عليها هي عمليات التجسس هذه عبارة عن محاولات سرية للحصول على معلومات حكومية لصالح الحومات الاخرى وبمعنى اخر هي الجهود التي تقوم بها اجهزة مخابرات الدولة والتي تهدف للمراقبة والمتابعة السرية على جهود الدولة الاخرى والوقوف على مدى قوتها وخطتها

المستقبلية وتحركاتها. وقد امتدت اعمال الجاسوسية الى الجاسوسية العسكرية والتي تختص بمعرفة القدرات العسكرية للدولة وتوفير امكاناتها في محاولة جمع معلومات عن طريق التنظيم والتدريب والتسليح والنظريات الاستراتيجية التكتيكية للقيادات المخابراتية. والجاسوسية السياسية تسعى الى معرفة النوايا الخفية للقادة السياسيين وطبيعة القوة الداخلية ومدى الصراع بينها. اما الجاسوسية الاقتصادية فتهدف الى معرفة القدرات المالية والانتاجية لدولة والقدرات الصناعية والمراكز الانتاج الاقتصادي. وهناك الجاسوسية العلمية التي تهدف الى جلب المعلومات عن الواقع العلمي للدولة ومعرفة الابحاث العلمية والانتاجية واهدافها^(١٦).

ب _ **التحديات العسكرية.** تتمثل التهديدات العسكرية في الهجوم المسلح او تحشيد القوات المسلحة على الحدود او اجراء مناورات وتدريبات عسكرية او امتلاك الدولة المجاورة لقدرات عسكرية متفوقة الأسلحة والاعتدة والمعدات ذات الطابع الهجومي او دخول الدولة المجاورة في حلف عسكري لا تتفق اهدافه ومصالحه مع مصالح واهداف الدولة وكذلك في حال وجود قواعد عسكرية لدولة عظمى على اراضي دولة مجاورة او فرض حظر على التزويد بالأسلحة والمعدات والادوات الاحتياطية. وان اخطر التهديدات هو الهجوم المسلح باعتباره احد اساليب تحقيق السياسة الخارجية للدولة واحد وسائل التهديد القومي للدول. فالعدوان العسكري يعد ظاهرة مستمرة مما يتوجب على الدول قياس القدرات العسكرية والامنية المستقبلية التي تحدد على اساسها قابلية الدولة على حماية امنها القومي.

ج _ **التهديدات الاقتصادية.** من اهم جوانبها فرض الحصار الاقتصادي على الدولة او مقاطعتها وكذلك الاحلاف او التكتلات الاقتصادية التي تتعارض مع مصالح الدولة اضافة الى ايقاف المساعدات الاقتصادية لغرض اضعاف الدولة واجبارها للانصياع لقرارات الدولة المؤثرة في نظام الدولي كما تفعله الولايات المتحدة الامريكية على العراق وكوريا الشمالية وايران. ومن الجدير بالذكر ان اهداف الامن القومي تختلف من حيث الترتيب والاعتبارات من دولة الى اخرى لكن من الواضح ان الدول تسعى للحفاظ على امنها القومي بالاستناد الى توظيف امكاناتها العسكرية والاقتصادية وقدراتها الاستخباراتية وحققها في الدفاع عن نفسها ومواجهة التهديدات التي تتعلق بمصالحها والتي تعتبر جزءا من امنها القومي وهذا ما هو سائد في ممارسات وسياسات الدول الكبرى على الساحة الدولية.

د _ الامن القومي له جانبان :

_ جانب موضوعي يمكن تحديد مكوناته وعناصره والتعبير عنها كميًا.

_ جانب معنوي يتعلق بالروح معنويا ومدى ارتباط الشعب بالنظام السياسي واية دراسة متكاملة لا بد ان تأخذ كلا الجانبين للاعتبار .

هـ _ **الامن القومي ظاهرة ديناميكية حركية.** يتميز الامن القومي كظاهرة بالتغيير والحركة فهو ليس مرحلة من المراحل تصلها الدولة وتستقر عليها وليس من الممكن اعتبار الامن حقيقة ثابتة تحققها الدولة وتستمر الى الابد فلا يمكن لاية دولة ان تتوقف عند مجموعة من الاعمال والاجراءات تتصور انها حققت من خلالها الامن القومي بل على الدولة ان تتابع ما يدور داخلها او ما يدور حولها اقليميا ودوليا لتصحيح اوضاعها او تطور قوتها لتحافظ على درجة الامن الذي تنشده فاذا كان الامن القومي يعرف بمجموعة من الثوابت فهناك العديد من المتغيرات التي تكسب الامن الخاصية الديناميكية.

و_ الامن القومي حقيقة نسبية وليست مطلقة.

لا توجد دولة على مر التاريخ تمكن من السيطرة على العالم او مقدراته وحققت لنفسها الامن المطلق وذلك لان الامن المطلق للدولة يعني التهديد المطلق لامن كل الدول المجاورة وحتى الدول المحايدة لاتعيش في امن مطلق ويمكن تهديد امنها من قبل القوى التي حافظت على حياد تلك الدول. اما سعي الدول لزيادة مدى امنها يكون دافعا للاطراف الاخرى لتعويض النقص او سد الفجوة وذلك ما يجعل جميع الاطراف تدخل في تسابق امني كبير ليس له نتيجة سوى الاخلال بالامن فأن كل دولة تسعى الى تحقيق الامن القومي النسبي تأخذ بالاعتبار امن الدولة المجاورة كما ان مفهوم الامن القومي نسبي من الناحية الايديولوجية فعندما يتغير نظام الحكم بشكل اساسي في دولة ما او تتغير الايديولوجية للنخبة الحاكمة تتطرح تأثيراتها على مفهوم الامن^(١٧) .

البحث الثاني آراء المدارس الفكرية لمفهوم الأمن القومي .

الفرع الأول : المدرسة الواقعية . سيطرت افكار المدرسة الواقعية اثناء الحرب الباردة على حقل العلاقات الدولية وبالتحديد الدراسات الامنية , حيث ركزت المدرسة الواقعية على اعتبار ان الدولة هي الوحدة الاساسية للتحليل وبذلك فهي التي تضمن امنها وتحمي سياستها , ولما تشغل الدولة بشؤون الحرب فذلك يعني ان امنها هو الهم الاول والهدف الرئيسي , وان المدرسة الواقعية ترى ان السلام يعني عدم وجود صراع مسلح او حرب , ونتيجة ذلك ان السلام يستمر في حال حافظت الدولة على قوتها العسكرية لصد او ردع اي هجوم من اية

قوة معادية ، فالنظرية الواقعية تؤكد على الحتمية التاريخية للصراع بين الدول ذات السيادة . ويعتبر المفكر (توماس هوبز) من أهم مفكري المدرسة الواقعية الذي يؤكد ان الرب دائما تنشأ من ميول فطرية في النفس البشرية للحرب بدلا من التعاون فيما بينهم . ويعتبر ان الحرب حالة طبيعية في العلاقات الانسانية . ويمكن القول بمعنى آخر ان المدرسة الواقعية تنظر الى الامن في المجال العسكري في المقام الاول من زاوية القوة القومية . وعلى هذا المنوال ينسج (ريمون آرون) على انه في الحالة الطبيعية فالهدف الاول لكل وحدة سياسية او فرد هو الامن . ووفق هذا التصور فان الامن يندرج ضمن الاهداف الابدية وذلك يعنى ان الامن في المنظور الواقعي سيادة واستقرار وامن حدود الدولة القومية ويعتبرها الفاعل المركزي وقد تكون الفاعل الوحيد في السياسة الدولية ضد اي تهديد عسكري خارجي ويعتبر بذلك ان القوة العسكرية هي الوسيلة الرئيسية لتحقيق الامن . ويعتبر (كينيث ألترز) وهو احد مفكري النظرية الواقعية الجديدة فانه يتبنى فكرة فوضوية النظام الدولي ويعطي الاولوية للامن اكثر من اية اهداف اخرى للدولة ويقول ان تحقيق الامن يعني قدرة الدولة بالحفاظ على بقائها والاعتماد على نفسها كعامل اساسي في النظام الدولي الفوضوي الذي يفتقد الى السلطة المركزية في ظل غياب حكومة مركزية عليا . ففي هذا النظام فان كل دولة تجد نفسها معرضة للخطر الدائم او التهديد من دولة اخرى ما يجعلها تعظم قوتها العسكرية لرفع اي خطر يتهدها ، وتكون على حالة الاستعداد العسكري .

الفرع الثاني : المدرسة الليبرالية . تعتبر المدرسة الليبرالية ان مفهوم الامن القومي اقل تبسيطا واكثر تركيبا مما لدى المدرسة الواقعية فالامن القومي هنا لا يقتصر على البعد العسكري فقط بل يذهب الى ابعاد اخرى اجتماعية وثقافية واقتصادية . وتعتبر المدرسة الليبرالية من المدارس ذات التصور الامني المخالف للمنظور الواقعي الذي يعتبر الامن القومي نتيجة لتطبيق مبادئ هذا المنظور . وعلى هذا الاساس فان الليبراليين يقولون انه يمكن تجاوز المعضلة الامنية من خلال التعاون الذي يخلق مستوى عالي من التكامل والذي يؤدي الى تحقيق الامن بين الدول ضمن المنظومة الدولية . وهذا الرأي يكشف عن الليبرالية المؤسساتية الجديدة ، والتي تعتمد قدرة الدول في بناء مؤسساتها ، لتحقيق التعاون لتقادي عدم استقرار الامن الموجود اصلا في فكر النظام الدولي الفوضوي ، ولذلك فان ايجاد القواعد المشتركة وموازن انظمة السلوك يساعد على انتهاء الفوضوية وسيطرتها على الواقع الدولي لتحقيق اكبر قدر من الامن بين الدول . ويتضح مما سبق ان الليبرالية الجديدة تهتم بأبعاد اخرى للامن القومي غير الابعاد العسكرية مثل الابعاد الاقتصادية والسياسية والانسانية والاجتماعية والتنمية اياها تربط الامن بهذه الابعاد وتؤكد على التعاون في اطار المنظومة الاقتصادية الدولية ، حتى صار بعض الدارسين التجارة الخارجية هي سياسة امن قومي .

الفرع الثالث : مدرسة كوبنهاغن . بعد انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي في ١٩٩١ شهد النظام الدولي تغيرات جذرية ، الامر الذي دفع الى الاهتمام بتوسيع المساحة الامنية بوجود العديد من التهديدات الامنية المتوقعة والتي تختلف ميزاتها عن الطابع التقليدي والذي ساد في تلك الفترة ، وقد مهد هذا التغيير الطريق لمفكري مدرسة كوبنهاغن نحو تعيق وتوسيع مضامين الامن القومي من خلال اعمال (باري بوزان) التي وردت بكتابه "الناس والدول والخوف" الذي اصدره في ١٩٨٣ والذي حاول من خلال هذا الكتاب توسيع قاعدة البحث الى قطاعات غير العسكرية مثل القطاع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والبيئي والسكاني . اضافة الى اسهامات هذه المدرسة في مفهوم الامن المجتمعي ونظرية الامنة ١ ومن ممثلي هذه المدرسة (ويفر ، ديولون) حيث ان ابرز اسهامات المدرسة كانت من كتاباتهم في حقل الدراسات الامنية حيث اقترحت قراءة مختلفة للامن على اساس قطاعات مختلفة وتصور افق موسع لابعاد مختلفة غير عسكرية للوصول الى هدف تطوير مفهوم الامن الاجتماعي المرادف للبقاء الهوياتي . وعلى هذا السياق يرى (ميسال ومليافر) ان هذه المدرسة تتبنى احد اسكال البنائية الاجتماعية تمتد جذورها في المنهج الواقعي التقليدي والفضل بذلك لمدرسة كوبنهاغن التي يقودها (بوزان) في توسيع مفهوم الامن القومي من المجال العسكري الى قطاعات اخرى رغم انه ابقى على الدولة كعنصر مرجعي في تحليلاته .

الفرع الرابع : المدرسة الثورية . يهدف مفكرو هذه النظرية ليس الى اصلاح النظام فقط وانما التغيير ويقولون ان التغيير شرطا اساسي لان النظام يعاني من ظلم كبير ومن الواجب باجراء تغيير ثوري وسريع وقد لاقت نظريتهم صدى كبيرا في دراسة علاقات الجنوب والشمال والتنمية في عالم الجنوب بسبب الفقر المنتشر التي تعاني منه اعداد كبيرة من شعوب العالم . والنظرية الثورية ترفع من شأن قيمة العدالة وتنظر الى الحب محصلة للاستغلال الاقتصادي من دول الشمال الى دول الجنوب . وتعتبر التغيير مفتاحا للحل لمشكلة الحرب في حال تغيرت العلاقات الاقتصادية .

الفرع الخامس : المدرسة الاسلامية . تتحاز المدرسة الاسلامية ايدولوجيا الى السلام باعتباره احد اهداف الاسلام والحرب غير مرغوب في المدرسة الاسلامية ، وتسهم العسكرية في الكثير من الثقافات في لجوء الدول الى استخدام القوة في المساومات الدولية . ولدى ظهور المدرسة الدينية فقد ادى الى توسيع نطاق دراسات الامن ليشمل النواحي الاقتصادية والاجتماعية التي لم تهتم بها المدرسة الواقعية ، وقد اسهمت في وضع النظرية موضع التطبيق من خلال مشاركات جماعات السلام في العملية السياسية . وعلى الرغم من ان النظرية الواقعية

تعتبر السلام سلبيا ويعني عدم وجود الحرب فان ايجابية السلام في المدرسة الاسلامية يتجاوز موقف البحث في الظلم والفقر لنهما من اسباب العنف , وذلك يعني نبذ القوة .

الذاتة :

من خلال ما بيناه حول الامن القومي من حيث المفهوم والركائز والاهداف يمكن القول: اصبح الامن القومي جزءا رئيسيا ومهما في سياسة الدول الخارجية واصبح مرادفا بل وناظما لسياسة الدول مع بعضها البعض ويمكن للأمن القومي التحكم بالعديد من الركائز والاهداف التي تسعى الدول لتحقيقها عبر الوسائل المتعددة والادوات بفرعيها السياسي والعسكري فأمن هو جوهر العلاقات المعاصرة وتكم مصالح والاعتبارات الدولية في سياق هذا الجوهر. وفي ظل النظام الدولي المضطرب تسعى الدول الكبرى لسيطرة على الموارد والثروات لدول اخرى تحت ذريعة حماية أمنها القومي وما يحدث في العالم حاليا وسابقا من الحروب والصراعات على الموارد والثروات هو اوضح ما يمثل ذلك .

المصادر:

- ١_ اسلام عبادي . السياسة الخارجية الامريكية في عصر الرئيس ترامب ٢٠١٧ . المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية . برلين . ط١ ٢٠٢١ .
- ١_ريناس بنافي .المفهوم المعاصر للأمن القومي .٢٠٢٢.
- ٢_ستيفن كنزر . العودة الى الصفر .شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ط/ ١ ٢٠١٢.
- ٣_ سليم قسوم . الاتجاهات الجديدة في الدراسات العلمية / مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ط ١ ٢٠١٨.
- ٤_ عادل رؤوف .عراق بلا قيادة . ط١ ٢٠٠٢ .
- ٥_ الثامر عبادة محمد . سياسة الولايات المتحدة وادارة الازمات الدولية .
- ٦_ عبد المحسن لامي الشمري . مثلثات الاستراتيجيات الامريكية . مركز طروس للنشر والتوزيع . ٢٠٢١ ؟
- ٧_ علاء عبد الحفيظ . الامن القومي ... المفهوم والابعاد . ٢٠٢٠ .
- ٨_ علي عبد الجليل كريم .ايران ودورها الاقليمي في غرب اسيا . ٢٠١٨ .
- ٩_ لينا الصمادي . الفرق بين الامن القومي والامن الوطني . ٢٠٢١ .

هواش البحث

- (١) ريناس بنافي : المفهوم المعاصر للأمن القومي ، ص ١٢ .
- (٢) سليم قسوم : الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ط١ ، ٢٠١٨ .
- (٣) علاء عبد الحفيظ : الأمن القومي المفهوم والابعاد ، ٢٠٢٠ .
- (٤) المصدر السابق .
- (٥) عبد الفتاح علي المرشدان : تطور مفهوم الأمن العالمي في عالم متغير ، ٢٠١٨ ، ص ١٠ .
- (٦) المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية (المانيا ، برلين) ط١ ، ٢٠٢١ .
- (٧) لينا الحمادي : الفرق بين الأمن القومي والأمن الوطني ، ٢٠٢١ .
- (٨) ستيفن كينزر : العودة الى الصفر ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، ط١ ، ٢٠١٢ .
- (٩) مجلة درع الوطن .الامارات العربية المتحدة /٢٠٢٢
- (١٠) المصدر السابق
- (١١) مصدر سابق
- (١٢) فريدة حموم .الامن الانساني مدخل جديد في الدراسات الامنية . رسالة ماجستير .جامعة الجزائر ٢٠٠٤ .
- (١٣) مصدر سابق .
- (١٤) د . كمال محمد الاسطل . الاطار النظري للأمن القومي العربي .
- (١٥) د . ابراهيم محمود حبيب .اصول دراسات الامن القومي (اصول ادارةالدولة).
- (١٦) د . جاسم محمد . مفهوم الامن القومي في النظام السياسي الحديث . مركزبيروت لدراسات الشرق الاوسط . ٢٠٢٢ .
- (١٧) مصدر سابق .